الأمم المتحدة

A/63/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٤٣**

الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبوتسرا (توغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/511)

مشروع القرار (A/63/L.18)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا ليتولى عرض مشروع القرار A/63/L.18.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لقد مضت عدة سنوات منذ أن تناولت الجمعية العامة للمرة الأخيرة هذا البند من جدول الأعمال، بشأن الحالة في أمريكا الوسطى. وفي الواقع، إن ذلك من دواعي شعورنا بالارتياح لأن أمريكا الوسطى الآن، مقارنة بالحالة قبل ١٥ عاما أو حتى ١٠ أعوام، منطقة تتمتع بالسلام حيث تم تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وحيث تم إحراز تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبعض أوجه التقدم المحرز تلك قد تكون هشة أو غير وافية، ولكن لا شك أن الحالة الراهنة أفضل بما لا يضاهى مما كانت عليه خلال منتصف التسعينيات. ولذلك السبب، فإن آخر بعثة للأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان – البعثة في غواتيمالا – غادرت البلد في عام ٢٠٠٢، بعد عشرة أعوام من العمل المثمر.

ومع ذلك، فإن بعض تداعيات الصراعات المطولة – استمر الصراع في غواتيمالا ٤٠ عاما تقريبا – تستغرق وقتا أطول لتسويتها. وفي حالة بلدي بالذات، نحن ورثنا ثقافة للإفلات من العقاب نتيجة لذلك الصراع، الأمر الذي قاد بمرور الوقت إلى مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان التي تدل عليها التهديدات وعمليات الابتزاز والتخويف بل واستخدام العنف ضد القضاة والمدعين العامين والمعلمين والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من المدنيين الأبرياء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-59521 (A)

كما نشأت بعض الجماعات الجانحة، المحمية ببيئة الإفلات من العقاب التي وصفتها من فوري، وفي بعض الأحيان مع درجة كبيرة من التنظيم ومع روابط عابرة للحدود الوطنية. وبذلت الحكومات المتعاقبة جهودا هامة لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال إنشاء مشاريع وبرامج محددة ترمي إلى تعزيز الشرطة المدنية والنظام القضائي ونظام الإصلاحيات ومكتب المدعي العام وغيره من كيانات الدولة، بما في ذلك السلطة التشريعية.

وفي سياق تلك الجهود تم تطوير فكرة إنشاء أكثر آلية قوية للملاحقة الجنائية بمساعدة الأمم المتحدة. وخلال المرحلة المفاهيمية للمبادرة، استكشفت بدائل مختلفة، أكثرها طموحا هو إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لتضطلع ببعض مهام المدعي العام، وأكثر تعبير متواضع عن هذه البعثة هو إنشاء مشروع للتعاون التقني بغية تعزيز مكتب المدعي العام. واستمرت المشاورات والمفاوضات بين الحكومة والأمم المتحدة لبعض الوقت بغية التوصل إلى أكثر نموذج مناسب من شأنه أن يتسق مع الإطار القانوني والدستوري لغواتيمالا فضلا عن قواعد المنظمة.

وتم القيام بمحاولة أولى طموحة نسبيا خلال العام الأخير للحكومة التي تخلت عن السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ولكن المحاولة لم تحظ بموافقة مجلس الشيوخ في غواتيمالا بل وتم تحديها من جانب المحكمة الدستورية، التي خلصت إلى أن اللجنة استولت على بعض المهام التي تشكل اختصاصا حصريا للدولة في غواتيمالا. وشجعت الحكومة السابقة محاولة ثانية مضت في اتجاه العمل من خلال المؤسسات الوطنية بتعزيزها، مع إنشاء لجنة مخصصة تحكمها تشريعات وطنية. وستكون تلك اللجنة مشكلة من موظفين تقوم بتعينهم الأمم المتحدة بإسناد ولاية لا تتدخل في مكتب المدعي العام ومن شأنها أن تعمل بالتكاتف مع تلك الهيئة.

كما قضت المحكمة الدستورية بأن تلك الصيغة المنقحة للجنة، التي كيفت مع قواعد الأمم المتحدة، صيغة متوافقة مع القواعد الدستورية والقضائية لغواتيمالا، وبناء على ذلك وافق عليها مجلس الشيوخ في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتوفر الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، والتي عممت تحت الرمز A/63/511، المزيد من المعلومات المفصلة بشأن المسألة.

وهناك ملاحظتان محددتان يتعين الإدلاء بهما. والملاحظة الأولى تتمثل في أن اللجنة تستجيب لمبادرة ناشئة في غواتيمالا، بدلا من مبادرة للأمم المتحدة. وهي تعكس اقتناعنا العميق بأن التعاون الدولي أمر لازم من أجل مجابهة الجريمة المنظمة التي تعمل مع إفلات من العقاب – وليس ليحل محل السلطات الوطنية، بل ليدعمها ومن ثم يعززها في المستقبل.

واتصلنا بالأمم المتحدة لأننا توخينا منظمة موضوعية ومستقلة وبدون أي جدول أعمال ذاتي. وبحثنا عن وسائل خلاقة للشراكة مع المنظمة بدون التخلي عن التزاماتنا بوصفنا دولة ذات سيادة بموجب دستورنا بالذات. وثابرنا في ذلك الجهد، كما ذكر بالفعل، وهذه هي الحكومة المتعاقبة الثالثة التي عالجت تلك المبادرة ونجحت في نهاية المطاف في تنفيذها.

وتتمثل الملاحظة الثانية في أننا نرى أن الدروس المستخلصة في غواتيمالا ستكون أيضا مفيدة للأمم المتحدة.

إننا ندخل الآن مجالا جديدا ومجهولا نسبيا للتعاون المتعدد الأطراف، ولكن علينا أن نشير إلى أن الأمم المتحدة تراكمت لديها خلال حياتها المؤسسية خبرة بالغة الأهمية في الدفاع عن سيادة القانون وحقوق الإنسان وحمايتهما. وقبل وقت قصير، راكمت الأمم المتحدة ثروة من التجربة بفضل

الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونرى أن أعمال اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا ستفتح مجالات جديدة لمنظمتنا وتوفر دروسا قد تكون مفيدة في الوقت المناسب للدول الأعضاء الأخرى.

والهدف من مشروع القرار الذي نتولى عرضه الآن للجلسة العامة هدف ثنائي. فهو يتمثل، أولا وقبل كل شيء، في كفالة أن تكون الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية للأمم المتحدة مشاركة وعلى اطلاع بالخطوات التي تتخذها حكومة غواتيمالا والأمين العام من لحظة مناشدة الجمعية العامة للأمين العام، في عام ٢٠٠٣، دعم المبادرة المتمثلة في إنشاء اللجنة التي يناقشها مشروع القرار. وثانيا، يهدف مشروع القرار إلى مواصلة دعم الجمعية العامة لمبادرتنا، بدون أي آثار مالية إضافية وآثار مترتبة على الميزانية.

وأود أن اختتم بياني بتقديم الشكر للأمين العام على الترحيب الذي قدم لمبادرتنا. كما أود أن أشيد علنا بالعديد من الدول التي دعمت اللجنة عن طريق تقديم تبرعات مالية أو التعاون في شكل تقديم خبراء وطنيين، فضلا عن الإشادة بموظفي اللجنة، وبالأخص رئيس اللجنة، كارلوس كاستريسانا، على أعمالهم المتفانية. وأخيرا، أود أن اشكر البلدان التي دعمتنا بتقديم مشروع القرار الذي نحن بصدد النظر فيه. كما أود أن أشكر الوفود التي يحدوني الأمل في أن تؤيدنا في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد يانييز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بينما نبدأ هذه المناقشة، أعتقد أن علينا ألا نغفل عن الخلفية التاريخية، على النحو الذي حدده المتكلم السابق، ممثل غواتيمالا. وينبغي أن نشير إلى أن هذا بند ظل مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٣ وأظهر عنوانه السابق أنه يتناول إجراءات إرساء السلام الكامل والدائم. وتغير عنوان البند، وهو أمر أعتقد أنه يقدم دليلا واضحا على التقدم المحرز في أمريكا الوسطى في العقد الماضي والدور الإيجابي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، وما زالت تضطلع به، في دعم ديناميكية السلام والديمقراطية والتنمية التي شهدتها تلك المنطقة دون الإقليمية.

ومع ذلك، فإن تعزيز عملية السلام، التي كانت تنظر فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن في الثمانينيات، بل وبصورة أكبر، في التسعينيات، ينبغي ألا تقودنا إلى أن ننسى احتياجات المنطقة دون الإقليمية. ويشكل تجاوز حالات بعد انتهاء الصراع عملية شاقة وطويلة الأجل، وفي أمريكا الوسطى ما زالت هناك تحديات كبيرة، مثل مكافحة الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولكن أيضا مكافحة الفقر والقضاء عليه، وخاصة في المناطق الريفية وفيما بين السكان الأصليين. وهذا في أغلب الأحيان تحد ما زال قائما بالرغم من مؤشرات الاقتصاد الكلي الواعدة والإيجابية للغاية.

وتؤيد إسبانيا المنظور الإقليمي للنظر إلى هذه التحديات. وأظهرت الآليات الإقليمية لتسوية النزاعات، مع دعم الأمم المتحدة، فعاليتها القوية في أمريكا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن زيادة تعميق تكامل أمريكا الوسطى أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية.

إن الجهود الإسبانية في أمريكا الوسطى كللت بالنجاح، وستواصل تحقيق النجاح، مع وضع هذا بعين الاعتبار. وسنواصل إيلاء أولوية لتقديم المساعدة للحكم الرشيد، ومشاركة المواطنين وتعزيز المؤسسات المدنية. ومن نماذج هذه السياسة برنامج التعاون مع أمريكا الوسطى، الذي وضع موضع التنفيذ في عام ٢٠٠٣ وتم تعزيزه في عام

٢٠٠٦ بالصندوق الذي أنشأته إسبانيا ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وبرامج التعاون الذي يقوم على أساس الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية المختلفة، مثل مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في سان سلفادور. وكانت هذه التزامات قادتنا إلى القيام بالمزيد من العمل في مجالات مثل العنف القائم على نوع الجنس وجريمة الأحداث والإفلات من العقاب على الجرائم العنيفة.

ولجميع هذه الأسباب، نرحب بالجهود التي بذلتها حكومة غواتيمالا في الأعوام القليلة الماضية، وخاصة في مجالي تنمية القدرات المؤسسية وإصلاح قوات الأمن، على النحو الذي تم التأكيد عليه في الرسالة التي وجهها الأمين العام مؤخرا إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/511). وأظهرت المبادرات مثل إنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا والتدابير التي اتخذت في مجال حقوق الإنسان أن لدى حكومة غواتيمالا التصميم والرؤية اللازمين للسير ببلدها في الطريق المؤدي إلى إحلال السلام الدائم وتدعيم الديمقراطية.

وعلى النحو الذي أبرز في رسالة الأمين العام التي ذكرها من فوري، بلغت اللجنة، بعد العام الأول لولايتها، منعطفا بالغ الأهمية. والطابع الخلاق للجنة جعل من العسير بدأ العمل؛ ولكن، وبعد الأشهر الأولى من تسريع وتيرة عملها، في ظل التوجيه المحنك والخبير لرئيس اللجنة، السيد كارلوس كاستريسانا، تناولت اللجنة بالفعل حالات هامة. وأصبح الدعم والالتزام، على حد سواء من جانب حكومة غواتيمالا والأمين العام للأمم المتحدة، فضلا عن جميع أصدقاء أمريكا اللاتينية، ضروريا بصورة أكبر من أي وقت مضى لنجاح اللجنة.

وأيدت إسبانيا إنشاء وتشغيل هذه اللجنة من البداية ذاتها بالتوصل إلى اتفاقات مع غواتيمالا والأمم المتحدة، وإسبانيا هي المساهم الرئيسي في تمويل اللجنة. وفي الواقع، نحن قدمنا بالفعل ثلاثة ملايين يورو للفترة التي تغطي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وسنواصل دعم أعمال اللجنة، بحيث تستمر اللجنة في الاضطلاع بتعزيز سيادة القانون في غواتيمالا.

وحدد الأمين العام، في رسالته الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، بعض التحديات التي سيتعين على اللجنة أن تتصدى لها بينما تمضي قدما بأعمالها.

ومن الأهمية بمكان أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة بأكملها من الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل التعاون الكامل لكفالة إنجاح اللجنة الدولية بغية اضطلاع اللجنة بولايتها بوصفها إضافة إلى التدابير التي اتخذتها حكومة غواتيمالا من أجل معالجة الشواغل التي أعرب عنها مواطنو غواتيمالا.

ونود أن نشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها بشأن هذه المبادرة الخلاقة ونحن نؤكد على دعمنا لالتزام حكومة غواتيمالا وجهودها. والأمر الأساسي هو مواصلة العمل لكفالة إبقاء أمريكا الوسطى مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بوصفه أمرا رئيسيا للتقدم والتنمية ونموذجا للتدعيم الديمقراطي.

إن إسبانيا، التي تشكل جزءا من فريق الأصدقاء الذي دعم اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا منذ إنشائها، هي أحد مقدمي مشروع القرار الذي يعرض على الجمعية للنظر فيه. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء وأن يعمل بوصفه دعما وتشجيعا في المهمة الصعبة والهامة التي تواجهها اللجنة الدولية وحكومة غواتيمالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.18. وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الكلام تعليلا للموقف قبل البت في مشروع القرار، أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليلات التصويت أو الموقف تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة هاوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تدلي ببيان موجز لتعرب فيه عن دعمها للجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، بينما تواصل اللجنة تنفيذ ولايتها لمساعدة حكومة غواتيمالا في تعزيز سيادة القانون وكفالة العدالة والأمن لشعب غواتيمالا.

وخلال العام الماضي، جابهت اللجنة وحكومة غواتيمالا بصورة مباشرة التحدي المتمثل في تعزيز مؤسسات غواتيمالا المسؤولة عن التحقيق في الجرائم والمحاكمة عليها، وعن كفالة شفافية ونزاهة العمليات القانونية. وتعزيز هذه المؤسسات سيمكن غواتيمالا من حماية حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به ولكن تم إحراز تقدم ملحوظ، ويحدونا الأمل في أن يستمر إحراز التقدم.

وتشيد الولايات المتحدة بهذا الجهد وستواصل تقديم أقوى دعمها لجميع الأطراف الفعالة الملتزمة بتعزيز السلام والتمسك بسيادة القانون في غواتيمالا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.18. وقبل القيام بذلك، أود أن أعلن أن البلدان الإضافية التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، إستونيا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، بلجيكا، بوليفيا، بيرو، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، سلوفاكيا، سيراليون، العراق، غينيا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كوت ديفوار، ليتوانيا، مدغشقر، المكسيك، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.18؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.18* (القرار ١٩/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الذي يرغب في شرح موقف وفده إزاء القرار الذي اتخذ من فوره، أذكر الوفود بأن تعليل التصويت أو الموقف تقتصر مدته على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد روغاشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اتخذنا من فورنا قرارا هاما للغاية بشأن اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. ونود أن نرحب بجهود ذلك البلد لمكافحة الخروج على القانون وتعزيز سيادة القانون على حد سواء. ويحدونا الأمل في أن تضطلع اللجنة الدولية بالمهام المحددة لها وأن تساعد حكومة غواتيمالا في إنهاء الجماعات الإجرامية المنظمة التي ورثها هذا البلد بوصفها تركة الصراع الداخلي المطول.

وبعد ذلك، نود أن نبرز الطابع القانوني الفريد لهذه اللجنة، التي أنشئت نتيجة لاتفاق بين غواتيمالا والأمم المتحدة. وفي ذلك الاتفاق، وصفت اللجنة بأنها هيئة غير تابعة للأمم المتحدة.

وندرك أن طرائق التعاون من جانب الأمم المتحدة في مجال تعزيز النظم القانونية الوطنية ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي والقانوني الفريد لكل دولة بعينها. والحلول غير التقليدية مطلوبة أحيانا لبلوغ ذلك الهدف. وبالرغم من ذلك، فإن الاتحاد الروسي مقتنع بأن إنشاء تلك الترتيبات غير التقليدية ينبغي أن يتم بطريقة شفافة، وبالمشاركة الكاملة للهيئات الممثلة في الأمم المتحدة

والمأذون لها بشكل كامل باتخاذ تلك القرارات السياسية الهامة باسم المنظمة.

وفي الحالة الراهنة، نلاحظ أننا حدنا عن تلك القاعدة. ويرى الاتحاد الروسي أن عرض مسألة إنشاء هذه اللجنة للنظر في الجمعية العامة بعد اتخاذ الإجراء، أي بعد الفعل، ينبغي ألا يصبح هو القاعدة في أعمال الأمانة العامة. وبطبيعة الحال، نحن نحتفظ بحق العودة إلى هذه المسألة، وإلى أي مسألة أخرى، في المستقبل، ونود أن يدرج هذا البيان في السجل الرسمي لهذه الجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى البيان الوحيد تعليلا للموقف.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٥ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

(A/63/81 وA/63/277 وA/63/348)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقرير الأمين العام (A/63/295)

مشروع القرار (A/63/L.21)

(ج) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/63/75)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليمن لكي يعرض مشروع القرار A/63/L.21.

السيد محمد (اليمن): كما تعلمون، تعرضت بعض المحافظات في الجمهورية اليمنية مؤخرا لفيضانات وسيول جارفة، لم تشهدها اليمن من قبل، أسفرت عن حدوث كارثة طبيعية تسببت في إلحاق أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات والبنى التحتية، مقوّضة بذلك الجهود التي تبذلها حكومة بلادي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ويُقدر حجم الخسائر والأضرار التي سببتها هذه الكارثة ببليون دولار، وفقا للدراسات الأولية التي قام بها البنك الدولي، بطلب من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية، حيث تم تدمير نحو ٣ ٢٧٥ منزلا، وتشريد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص، وجرف قرابة ٤ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، جرّاء السيول والأمطار الغزيرة.

إننا إذ نشيد بجميع الجهود والمساعدات التي تم تقديمها للجمهورية اليمنية من قبل دول الجوار والدول الشقيقة الأخرى، ومجتمع المانحين، ندعو مجددا الأسرة الدولية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية إلى تقديم المزيد من الدعم المادي والتقني، ليتسنى للجمهورية اليمنية مواجهة تبعات هذه الكارثة الطبيعية غير المسبوقة، ولنتمكن من مواصلة الجهود الحثيثة التي تبذلها بلادنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان أيضا لجميع من ساندنا في اعتماد مشروع القرار المعنون ”تقديم مساعدة اقتصادية خاصة لليمن“، الذي نحن بصدده، ونطالب باعتماده بتوافق الآراء. ولا يسعني إلا أن اغتنم هذه الفرصة،

لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على تقريره المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالة الطوارئ“، والذي تجري مناقشته في هذا الاجتماع.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، الجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا، وهو الذي جرى توزيعه بصيغته الكاملة المكتوبة. وأود هنا أن أبرز بعض النقاط الرئيسية فحسب.

قبل كل شيء، أود أن أنقل إلى ممثل اليمن مشاعر تضامن أوروبا مع بلاده إزاء الكارثة التي تواجهها في هذا الوقت. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على تقاريره المقدّمة إلى هذه الجلسة، وأن أؤكد مجددا الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي، وأشكر كذلك جميع أفرقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن الصراعات، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والنقص المتزايد في الموارد النادرة، والتنافس المحتدم للحصول عليها، فضلا عن الأزمات الإنسانية، لا تزال تؤثر على المدنيين حول العالم.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وافق الاتحاد الأوروبي على إطار، وهو توافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية. وهو يقوم على احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي والامتثال له، وذلك على أساس نهج شراكة بين مختلف أصحاب المصلحة في مراحل مختلفة من المساعدة. ويقدر الاتحاد الأوروبي الدور التنسيقي للأمم المتحدة بينما يشدد على المسؤولية الأولية للدول نفسها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه وتضامنه مع العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم في أوضاع غالبا ما تكون بالغة الصعوبة. وهو يجدد تأكيد التزامه باحترام مبادئ الإنسانية، والتجرد، والحياد والاستقلال. والامتثال لهذه المبادئ هو أمر أساسي حتى تكون جهود العاملين في المجال الإنساني مقبولة.

ويدين الاتحاد الأوروبي الاعتداءات التي تشن ضد العاملين في هذا المجال، والتي يتواصل حدوثها في عدد من الأزمات، ومنها على وجه الخصوص دارفور والعراق والصومال وأفغانستان. وما هو حتى أكثر إثارة للقلق وغير مقبول أن نرى استهداف العاملين في المجال الإنساني – سواء من الأمم المتحدة أو من المنظمات غير الحكومية – بأعداد تزداد يوميا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الأولية عن ضمان سلامتهم تقع على عاتق الدول المستضيفة لعمليات الأمم المتحدة ومنشآتها. وهو كذلك يكرر إدانته الشديدة لجميع أعمال الإرهاب، أيا كان شكلها، وحيثما وقعت ومهما كانت الذريعة.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على احترام المجالات التي يجري فيها تنفيذ الجهود الإنسانية. فذلك أمر أساسي لضمان الوصول إلى السكان الذي هم في ضائقة. وللعمل الإنساني منطقه الخاص به. إلا أنه في بعض الحالات، وكملاذ أخير ووفقا لظروف معينة، يجب توفير الأمن الذي يمتثل للمبادئ التوجيهية لأوسلو، والمبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لدعم الجهود الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة – أي المبادئ التوجيهية لأصول الدفاع العسكري والمدني. فهذا هو الأمن الذي سيضمن وصول المعونة إلى السكان المعوزين، بينما يحمي في الوقت نفسه العاملين في المجال الإنساني. علاوة على ذلك، يجب الحفاظ على استقلالية العاملين في

هـذا المجـال في مـا يتعلـق بتقييمـات احتياجـات الـسكان المتضررين من الأزمات.

وأخيرا، وكما أظهرت عدة أزمات وقعت مؤخرا ومرتبطة بكوارث طبيعية أو صراعات، من المؤسف أنه لا يزال هناك بعض الدول التي تقيِّد عمدا، بصورة غير مقبولة، وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المنكوبين بالكارثة. ويطالب الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة الإنسانية بدون أية قيود، وبضمان حرية التنقل للعاملين في المجال الإنساني.

وكما اتفق رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن على كل دولة بمفردها المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وتقع على المجتمع الدولي أيضا، من خلال الأمم المتحدة، المسؤولية عن المساعدة في حماية السكان من تلك الجرائم. ولكن أينما يتبين بوضوح أن السلطات الوطنية تنوء بالمسؤولية عن حماية سكانها، فقد أكد المجتمع الدولي أنه مستعد لاتخاذ إجراء جماعي من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والتنفيذ الفعال للمسؤولية عن الحماية هو أمر ذو أهمية قصوى لدى الاتحاد الأوروبي.

من بين ملايين المدنيين الذين هم ضحايا الصراع، فإن النساء والأطفال هم الأكثر ضعفا بصفة خاصة، ومن المؤسف أنهم غالبا يصبحون الأهداف الرئيسية. والاتحاد الأوروبي يؤكد في هذا الصدد أهمية التنفيذ، بشكل كامل وفعالية، لقرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي حالة أعمال العنف القائمة على الجنسانية والعنف الجنسي، التي تكاد أن تصبح أسلوب حرب فعليا، ينوي الاتحاد الأوروبي أن يعتمد قريبا المبادئ التوجيهية لمكافحة العنف ضد المرأة، لإظهار أن العمل في هذا المجال أولوية، ولجعله مستداما على المدى البعيد.

علاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، وهو يعيد تأكيد الإجراءات المتخذة لإعادة إدماج الأطفال الذين هم ضحايا الحرب، ولا سيما من جانب اليونيسيف.

أود الآن أيضا أن أذكر الأزمات الثلاث الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي: أولا، تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ ثانيا، أسعار الغذاء المستعرة؛ وثالثا، عواقب الأزمة المالية. فإعصار نرجس في بورما، والأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي، قد عصفت بالسكان الضعاف. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد الحاجة إلى مساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية، للقيام بدوره في تنسيق الاستجابات للكوارث الدولية، وهو يشدد على الدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الاستجابة للكوارث.

والاتحاد الأوروبي مصمم على تعزيز الحد من خطر الكوارث، وتحضير السكان في البلدان النامية بأفضل صورة ممكنة، وذلك من خلال عمل متّسق ومنسّق، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وبناء القدرات المحلية أمر أساسي. والاتحاد الأوروبي يشجع الدول على تنفيذ إطار عمل هيوغو، ويدعم الدور التنسيقي الذي تؤديه الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. كما يدعم إدماج استراتيجيات الحد من المخاطر والتخطيط المبكر في التعاون الإنمائي.

وفي ما يتعلق بأزمة الغذاء، ما انفكت الأمم المتحدة تقف في الخط الأمامي على صعيد تعبئة المجتمع الدولي، والمساهمة في توفير استجابة فورية في البلدان الأكثر تضرراً. ويود الاتحاد الأوروبي أن يبرز نوعية العمل الذي تقوم به

فرقة عمل الأمم المتحدة، والذي ينسقه السيد جون هولمز. فسيتحتم أن يتم التصدي لأزمة الغذاء على المدى البعيد، بغية معالجة أسبابها الهيكلية. وذلك هو هدف الشراكة العالمية من أجل الغذاء، الذي تنهض به مجموعة الثمانية، والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملا.

ورغم أنه لا يزال من الصعب إجراء تقييم للأزمة المالية الحالية، إلا أنه من الواضح أنها ستؤثر على العمل الإنساني. فمن جهة، يمكن التنبؤ بالاحتياجات الأكبر المرتبطة بتدهور حالة السكان المقهورين. ومن جهة أخرى، تخشى بلدان الجنوب انخفاضاً محتملا في المساهمات المالية.

إن الاتحاد الأوروبي الذي أعاد تأكيد التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية، والذي هو أكبر المانحين لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية، يشجع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ على توسيع قاعدة المانحين، ويدعو جميع الدول إلى التعبئة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه من الأساسي زيادة قابلية التمويل الإنساني للتنبؤ والمرونة. ونعتقد أن إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وأن الصناديق الإنسانية العامة هي تطورات إيجابية جدا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسُّن في الاستجابة السريعة للأزمات، وذلك بفضل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والتركيز على الأزمات التي تفتقر إلى التمويل. ويجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يولي الاهتمام لنتيجة التقييم المستقل للصندوق المركزي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاح الإنساني في الأمم المتحدة، ولا سيما دور المنسقين المقيمين والإنسانيين، والنهج الشامل لكل القطاع، والذي يسهم في القيام بعمل دولي أكثر اتساقاً، مما يجمع بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ويسمح بتقييم أفضل لمواطن القوة والضعف في المساعدة الإنسانية. ويجب إيجاد توازن بين العمل المتَّسق والتنفيذ المرن.

إضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي نهج الشراكة المنشأ في إطار المنهاج الإنساني العالمي. ولضمان فعالية المعونة الإنسانية، يجب تحسين عمليات تقييم الاحتياجات على المستويين العالمي والمحلي. وهذا يتطلب معلومات موثوقة وأولويات محددة بوضوح. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالدور الحيوي لنظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق.

وأخيرا، لا يكفي مجرد توفير استجابة لحالة طوارئ. بل يجب أن يكون الانتعاش المبكر وإعادة التعمير ملحقات طبيعية بالمساعدة الإنسانية. ولتوثيق الترابط بين هذه الجوانب المختلفة، يشجع الاتحاد الأوروبي الأطراف الإنسانية والإنمائية على تنسيق أعمالها منذ المراحل الأولى لمواجهة الأزمات.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وعزمنا على العمل الوثيق مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف الإنسانية، بغية تزويد ضحايا الصراعات والكوارث بالتضامن والمساعدة اللذين يستحقونهما.

السيد هونت (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين عن البند ٦٦ (أ) ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم في حالات الطوارئ“.

إن جميع البلدان معرَّضة للكوارث. ويمكن للدول، بل يجب عليها في الواقع، أن تتعاون لكي تجد حلولاً جماعية وتعاونية للتحديات التي تشكلها الكارثة. وقد تضاعفت أهمية ذلك التعاون مع تزايد عدد الكوارث الطبيعية واشتداد أثرها في السنوات الأخيرة. ويجب تدعيم وتوطيد الجهود الجماعية

للدول الأعضاء من أجل النهوض بمساعدة إنسانية أكثر استجابة وفورية وعادلة وتقوم على أساس الاحتياجات.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن نظاماً من النوع الذي تم وصفه للتوّ يدعو إلى زيادة الموارد المتوافرة لدى الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. كما نعتقد أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لقدرة الأمم المتحدة على تنسيق الاستجابات لمطالبات المساعدة الإنسانية. ويمكن تحقيق ذلك بتدعيم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبالتأكد من التمويل الجيد للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الصندوق المذكور (A/63/348). ومع أننا لا نزال نحلِّل هذا التقرير، فإن رأينا الأولي هو أن الصندوق، بعد سنتين من العمل، كان خطوة إلى الأمام في ضمان استجابة قابلة للتنبؤ وفي الوقت المناسب لحالات الطوارئ الإنسانية. إننا نحيط علماً باستنتاجات خلاصة تقرير الأمين العام بأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد أصبح ”أداة قيّمة ومحايدة للعمل الإنساني عن طريق المساعدة في التعجيل بالاستجابة“. كما نذكر دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق، ونود بشكل خاص أن نطلع على المبالغ التي يتم توزيعها، وعلى السياسات التي تحكم ذلك التوزيع. ويمكننا بالتأكيد أن نؤيد توصيات الأمين العام بإبقاء تقدُّم الصندوق قيد الاستعراض.

إن ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية واتساع حجمها وأثرها في السنوات الأخيرة قد أديا إلى خسارة كبيرة في الأرواح وسبل العيش، وهدَّد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. فقد فاقمت أزمة الغذاء ظروف أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة، معظمهم في البلدان النامية، وهم يعانون نقص الغذاء. ومن المتوقع للأزمة أن تزيد بشكل حاد المطالبة بالمساعدة الإنسانية. ونعتقد أن هناك حاجة إلى معالجة هذه التطورات بطريقة شاملة وبشكل مكثف، وذلك للارتقاء بالاستجابة للأزمة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أن القانون الإنساني الدولي، والمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٦/ ١٨٢، لا تزال تشكل الإطار الذي يحكم تقديم المساعدة الإنسانية. وقد ذكرت الجمعية العامة في مناسبات عديدة، بما في ذلك في المبادئ التوجيهية للقرار ١٨٢/٤٦، أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية، بموافقة البلد المتضرر وبناء على مناشدة منه. ويؤكد القرار أيضا أنه يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية والتجرد والحياد. وفوق ذلك، يجب تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية من جانب الحكومات المستفيدة. فهذا يضمن اتساقاً وتنسيقا أفضل لجهود الإغاثة.

ويساور مجموعة الـ ٧٧ والصين القلق بشأن البيانات المقدمة والجهود المبذولة هذه السنة، والتي تعني الحاجة إلى تعديل الأساس المتفق عليه لتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي لنا تفادي المحاولات لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، أو لتقديم توجيهات ومبادئ بشأن مسائل تنفيذية ومسائل أخرى لمداولات هذه الجمعية، بدون المراعاة اللازمة للمشاورات الحكومية الدولية الكافية والملائمة. إننا مشاركون في تعزيز قدرة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، ودورها في تنسيق المساعدة الدولية للاستجابات الوطنية لحالات الطوارئ. ونبقى منفتحين على الاقتراحات والأفكار التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف، والتي تنتج عن عملية حكومية دولية شاملة، تأخذ في حسبانها بجدارة آراء واحتياجات البلدان المستفيدة من المساعدة الإنسانية الدولية.

إن السياسات العامة الوطنية السليمة لإدارة الكوارث تتطلب قدرة قوية واستراتيجيات تتناول كلاً من منع الكوارث وإدارتها. ولكن على الرغم من أنه ليس هناك

بديل للجهود الوطنية الفعالة، فإن الاستجابة الوطنية وحدها يمكن أن تكون غير كافية أحيانا. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى المزيد من التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في الاستجابة للكوارث الطبيعية.

وينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور فريد في مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها في ما يتعلق بالعمل الإنساني والمعرفة والمؤسسات، بما في ذلك من خلال تعزيز الحصول على التمويل والتكنولوجيا الجديدة والخبرة ونقلهما إلى البلدان النامية. وستمكّن هذه المساعدة البلدان النامية من تحسين درجة استعدادها، بما في ذلك من خلال وضع وصون نظم للإنذار المبكر، والاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية والتخفيف من أثرها، ومواجهة التحديات الطويلة الأجل لما بعد فترة التعافي، والحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية في المستقبل، وتسريع وتيرة عملية تقديم الإغاثة وإعادة التأهيل.

وانطلاقا من النقطة الأخيرة، يشكل التحول من تقديم الإغاثة إلى تحقيق التنمية مصدر اهتمام وقلق بالغين لمجموعتنا. ونؤمن بإمكانية تحويل الكوارث إلى فرص للتنمية المستدامة. وتكون الحالة كذلك عندما تُبذل الجهود في مرحلة مبكّرة لدعم عمليات الإنعاش المحلية والوطنية. ونحن على اقتناع بالحاجة إلى استمرار الارتباط الدولي في فترة ما بعد الكارثة، لاستعادة سبل كسب العيش، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، والحد من أوجه الهشاشة. ونأمل أن يتعزز التركيز على تلبية تلك الاحتياجات، حتى ونحن نعمل على تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ.

وفي ذلك السياق، وعلى غرار الدورات السابقة، ستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. ونعتقد أن التعاون الدولي استجابة للكوارث الطبيعية يجسد مبدأ التضامن الدولي ويبعث الأمل في تعددية الأطراف. ويسرنا ازدياد التوافق في الآراء بشأن مشروع القرار السنوي هذا، ونتطلع إلى استمرار دعم شركائنا لتلك المبادرة الهامة.

السيد ميتشل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، بشأن البند ٦٥ من جدول والأعمال، ”تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“، وبنده الفرعي (أ) ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

وتؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونرحب بتقريري الأمين العام بشأن هذين البندين من جدول الأعمال، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وموظفيه على عملهم الشاق وتفانيهم في مواجهة تحديات العام الماضي.

وما زلنا نشعر بالانزعاج من التقارير المتواصلة على مدى السنوات الخمس الماضية عن الاتجاه التصاعدي للكوارث ذات الآثار المدمرة على نطاق واسع، ومن احتمال استمرار هذا الاتجاه بسبب ازدياد أوجه الضعف. والأمر الذي يدعو إلى مزيد من القلق في ذلك الصدد بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هو الزيادة المبلَّغ عنها في وتيرة وشدة المخاطر المائية والمناخية. ومعالجة تعقيدات الكوارث وإنهاء حلقة أوجه الهشاشة يستلزمان الأخذ بنهج متكامل لإدارة الكوارث يتضمن، كما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام (A/61/84)، التخطيط

للكوارث والتأهب لمواجهتها، وتقديم مساعدة مستدامة لجهود الإنعاش والتعمير في مرحلة ما بعد وقوع الكارثة، وإعطاء الأولوية للحد من المخاطر باعتبارها مسألة ملحة.

ولبلوغ ذلك الهدف، حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ثلاث مجالات واسعة لتحسين نظام المساعدة الإنسانية بالأمم المتحدة. ودون المساس بأهمية التقدم بخطى متساوية في المجالات الثلاثة كلها، تولي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية اهتماما خاصا لتحسين المرافق اللازمة للحصول السريع على التمويل في المراحل الأولية لحالة الطوارئ الإنسانية، ولضمان الاستجابة المنصفة لحالات الطوارئ المهملة، أو لحالات الطوارئ التي تعاني من النقص المزمن في التمويل.

وترهن تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعرضة بصورة خاصة للأعاصير والفيضانات والزلازل، في حد ذاتها، بتواتر تقلبات الطقس ومداها. غير أن الاستجابة الدولية لم تكن كافية إزاء الكوارث التي ضربت في الماضي القريب جامايكا وغرينادا وغيانا وهايتي، فضلا عن جزر أخرى أُنهكت مرافقها الأساسية جراء استمرار هبوب الرياح القوية، وهطول الأمطار المصحوبة بالعواصف، وارتفاع أمواج البحر. وذلك كان السياق الذي رحبنا فيه بإطلاق الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث بغية ضمان استجابة يمكن التنبؤ بها بقدر أفضل وحسنة التوقيت للحالات الإنسانية الطارئة، والذي اعترفنا فيه بالعنصر الإبداعي بالنسبة لتقديم المنح في الصندوق المعزز.

وبعد سنتين من إطلاق الصندوق، لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بالارتياح لتطبيقه على نحو عام. ونلاحظ، بشكل خاص، الصرف الفوري للأموال استنادا إلى نداءات للاستجابة السريعة لحالات في أفريقيا، والحالة المستمرة في هايتي، والحالات التي تسببت فيها أزمة الغذاء الحالية. كما نلاحظ تخصيص الأموال للأزمات التي يوجد نقص في تمويلها. وقد خلص تقييم الصندوق عن فترة السنتين إلى أنه أثبت جدارته كأداة قيّمة وموضوعية. فقد ساعد على تسريع وتيرة الاستجابة وزيادة تلبية الاحتياجات، علاوة على أنه شكل محفزا للتنسيق المحسّن على المستوى الميداني، وتحديد الأولويات التي يمكن التثبت منها.

ومنذ إطلاق الصندوق في عام ٢٠٠٦، خصص أكثر من بليون دولار للمعونة الإنسانية في جميع أرجاء العالم. ولكي نضمن بقاء الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ أداة تمويل فعالة، يجب تغذية أرصدته. وفي ذلك الصدد، تحث الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على تحويل التعهدات بالتبرع إلى التزامات تمويل مؤكدة، وتناشد الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة في تلك العملية.

ثانيا، من المهم أن نذكّر بالغرض من إنشاء الصندوق المركزي لحالات الطوارئ بوصفه آلية الملاذ الأخير، وبالدور المكمل الذي يضطلع به في النداءات الإنسانية وآليات وصناديق الطوارئ التابعة لفرادى الوكالات. وبالتالي، تحيط الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية علما بأن الصندوق يكمل ترتيبات تمويل إنساني أخرى، ويشكل إضافة قيّمة وناجحة لهيكل التمويل الإنساني. ويُلاحظ أن الصندوق يعمل على أكمل وجه عندما يُستخدم مع صناديق الطوارئ التابعة لوكالات الأمم المتحدة، أو مع الآليات الأخرى لجمع العمل الإنساني.

وتغتنم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هذه الفرصة لتشيد بالدور القيّم الذي لا يزال يضطلع به الفريق الاستشاري في إدارة الصندوق، وتحيط علما بتعيين الأمين العام مؤخرا لـ ١٦ عضوا في الفريق الاستشاري لضمان الاستمرارية والنزاهة. ولا تزال المجموعة الكاريبية تؤيد توصية الفريق الاستشاري بأن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن

لتحقق الهدف المتمثل في جمع ٥٠٠ مليون دولار الذي حددته الجمعية العامة. وتضم الجماعة الكاريبية صوتها إلى صوت الأمين العام في مناشدة الدول الأعضاء أن تساهم في الصندوق في المؤتمر الرفيع المستوى القادم بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي عام ١٩٩١، أنشأت الدول الأعضاء في الجماعية الكاريبية الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، التي تشكل برنامجا لإدارة الكوارث يروم تنسيق الاستجابة للكوارث وإدارتها على الصعيد الإقليمي. وفي هذه المرحلة، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها للمانحين على دعمهم المتواصل، وتثني على تخصيص الاتحاد الأوروبي مؤخرا مبلغ ٣,٤ مليون يورو لدعم التوجه الجديد للوكالة، الذي لن يقتصر على الاستجابة للكوارث عندما تقع فحسب، بل سيعزز أنشطة الوقاية والتأهب التي تحد من مخاطر الكوارث قبل وقوعها أيضا.

ويسر الجماعة الكاريبية أن تبلغ الجمعية بأن الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث يجري تحويلها الآن إلى الوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث، مع إدخال عناصر أساسية تتناول إدارة الموارد البشرية، وتحسين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتطبيق في إطار مشروع متكامل لمنهاج الإدارة على مستوى وحدة التنسيق.

والكوارث في منطقة البحر الكاريبي أصبحت الآن أكثر تدميرا من أي وقت مضى، لا سيما بفعل ازدياد تواتر أو شدة الأعاصير الناجمة عن تغير المناخ العالمي. وتتفاقم الحالة جراء تزايد الحضرنة. وهذه الكوارث المدمرة بصورة متزايدة لا تقتل فحسب، بل تمحو أيضا سنوات من الاستثمار وتقضي على المرافق الأساسية. وتؤثر تكاليف إصلاحها على الاقتصادات الإقليمية الضعيفة فعلا إلى درجة أننا نضطر إلى التضحية بالبرامج الإنمائية.

وعليه، ينبغي أن نشير إلى أن تقديم المساعدة في حينها، مثلما تقوم به الجماعة الأوروبية، يسهم بصورة كبيرة في تعزيز الاستجابة الإقليمية الكاريبية، مما يساعد المنطقة من خلال تعزيز تأهبها مسبقا لمواجهة الكوارث، ويحسن، بالتالي، آفاق تسريع وتيرة التعافي من آثار الكارثة. وتمكِن أشكال التعاون تلك من تقليل الأثر البشري والاقتصادي للكوارث إلى أدنى حد.

ومن البديهي تماما أن آثار الكوارث تنتشر على نحو متزايد. وتشعر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بوقعها، مما يسلط الضوء على الضرورة الملحة لكي تعمل جميع الدول والمناطق معا.

السيد سينغ دهيننذزا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم حكومتي السويد والهند.

نود أن نشكر الأمين العام على الوثائق التي قدمها في إطار هذا البند، بما في ذلك تقريره (A/63/277). ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام جون هولمز في وقت سابق.

وتقر الهند والسويد بأن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ من أهم مسؤوليات الأمم المتحدة. ويقدر البلدان تقديرا بالغا الطابع الحيادي والتطوعي والمتعدد الأطراف للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وتلاحظ السويد والهند أنه من المرجح أن يزداد الطلب على المساعدة الإنسانية في المستقبل القريب. ونحيط علما بتزايد عدد الأخطار الطبيعية وأثرها. كما نحيط علما بتعقد حالات الطوارئ والتحديات الإنسانية التي لا تزال تمثلها هذه الحالات.

وتجدد الهند والسويد تأكيدهما على أن المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي هي أساس المساعدة الإنسانية. وينبغي احترام نص وروح هذه المبادئ احتراما صارما. وتشدد السويد والهند على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز.

وتتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية رئيسية عن إدارة الكوارث، على الرغم من أنه يصعب أحيانا على الدول معالجة حالات الطوارئ اعتمادا على الذات. وبإمكان الدول، بل يجب عليها، أن تتعاون فيما بينها لإيجاد حلول جماعية وتعاونية للتحديات التي تشكلها الكوارث. ويجب زيادة وتعزيز جهود الدول الأعضاء للنهوض بنظام للمساعدة الإنسانية يكون أكثر استجابة وفورية وإنصافا، ويقوم على أساس تلبية الاحتياجات.

وتعتقد الهند والسويد أنه ينبغي تعزيز قدرات الأمم المتحدة ودورها في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية. وهذا النهج يعني تعزيز قدرات التنسيق العملية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتحسين تقديم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية للخدمات الإنسانية، وزيادة المساءلة أمام أصحاب المصلحة.

ويجب أن تكون إدارة الكوارث عملية متكاملة. وتعتقد الهند والسويد أن الوقاية أفضل من العلاج. وبالتالي، علينا أن نولي مزيدا من الاهتمام ونخصص قدرا أكبر من الموارد للحد من أخطار الكوارث والتأهب لمواجهتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدماج الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها في السياسات الإنمائية.

كما ترى السويد والهند أن إدارة الكوارث يجب أن تكون عملية شاملة. فالمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكل منها دورها الهام في هذا الصدد. وعلينا أن نعمل في شراكة بغية الاستفادة من أوجه التآزر وزيادتها. والتعاون لتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية في مجالات الاستجابة في حالات الطوارئ و الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها سيعود بالنفع على الجميع.

وفي عالم يتجه إلى العولمة، فإن لدى كل دولة قدرات وموارد وتجارب ومعرفة يمكن أن تُستخدم في شراكة مع جميع الدول ومع المجتمع الدولي من أجل المنفعة المتبادلة. وبالتالي، يجب على الأمم المتحدة أن تولي أولوية قصوى لوضع الآليات التي تستفيد من هذه القدرات وتنشر أفضل الممارسات والمعارف.

ويجتاز العالم أزمة مالية لم يسبق لها مثيل. ومن المهم أن نسلط الضوء في هذه الأوقات على الضرورة المستمرة للإبقاء على مستويات القدرة على التنبؤ بالمساعدة الإنسانية وزيادتها. وفي هذا الصدد، تعتقد السويد والهند أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ كان ناجحا. فقد تمكَّن الصندوق من تعبئة بليون دولار خلال سنتين من عمله. وكان لصرف هذه الأموال دور في التعجيل بالاستجابات في حالات الطوارئ، وأثر إيجابي على إدارة هذه الحالات. وقد سلط إنشاء الصندوق وتشغيله الضوء على ما للدول الأعضاء كافة من مصالح جماعية ومشتركة في جدول الأعمال الإنساني.

وللدول الأعضاء مصلحة مشتركة في كفالة تقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال. ويمكن بلورة وتعزيز التوافق في الآراء القائم فيما يتعلق بهذه المصالح المشتركة من خلال حوار بناء ومستنير. وسيعزز هذا النهج قدرتنا المشتركة على مواجهة الكوارث سواء الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان.

وأدلي الآن ببيان وطني باسم حكومة الهند.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

واكتسب الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المجال الإنساني مزيدا من الأهمية مؤخرا. فقد ذكر الأمين العام في تقريره عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية (A/63/277) أن هناك ظاهرة أطول أمدا تتجلى في زيادة تواتر وشدة الكوارث المسجلة وما يرتبط بها من أخطار طبيعية. وقد تضررت آسيا، بما فيها الهند، من هذه الأخطار في العام الماضي.

وعلاوة على الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية، تعقد المشهد الإنساني العالمي وتعرض لقدر أكبر من الضغط بفعل بروز تحديات جديدة مثل الارتفاع الذي لم يسبق له مثيل في أسعار الأغذية. وسيُحدِث ارتفاع أسعار الأغذية أثرا سلبيا على السكان الذين يقتربون من عتبة الفقر أو يعيشون تحتها، وسيزيد من حدة المحنة الإنسانية في أنحاء واسعة من العالم النامي. ويشكل تحديد طابع ومعالم الاستجابة الإنسانية لهذه التنمية وتمويلها مسألة تهتم وتنشغل بها الهند وغيرها من البلدان النامية. وفي ظل تلك الظروف، سيكون من المنطقي أن نتوقع استمرار ازدياد الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في الميدان الإنساني.

وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة الإنسانية للاستجابة لجميع حالات الطوارئ. وبينما لا يوجد بديل عن الجهود الوطنية الفعالة، فإن الاقتصار على الاستجابة الوطنية يمكن أن يكون قاصرا أحيانا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في استكمال وتعزيز جهود الدول الأعضاء.

وتقوم الحاجة أيضا إلى زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للتصدي للكوارث واستخدام قدراتنا بأكبر قدر من الفعالية. ولا بد من تعزيز التعاون لا في مرحلة الطوارئ أثناء الاستجابة للكوارث فحسب، بل أيضا للإغاثة وإعادة التأهيل، والتأهب للكوارث، ووضع أنظمة الإنذار المبكر والإبقاء عليها. وهذه العناصر كلها تشكل، وينبغي أن تشكل، أجزاء في استراتيجيات إدارة الكوارث على نحو فعال.

لقد انقضت سنتان على إنشاء الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ. ولاحظت الهند أن تقرير الأمين العام سلَّم بأن الصندوق حقق أهدافه بقدر كبير، وأصبح في ظرف وجيز أداة قيمة ومحايدة للعمل الإنساني، عن طريق جملة أمور منها التعجيل بالاستجابة وتحفيز التنسيق على المستوى الميداني.

ويغطي الصندوق اليوم ٥ في المائة تقريبا من التدفقات السنوية للمساعدة الإنسانية في العالم. وباعتبار الهند بلدا ناميا يؤمن إيمانا راسخا بطابع عالمية المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وحيادها وعدم تحيزها وتعدد أطرافها، فإنها ترغب في رؤية هذه الحصة وقد ازدادت.

ويساور الهند بالغ القلق إزاء ازدياد تواتر شن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومباني الأمم المتحدة. وقد عارضت الهند العنف على الدوام، ونددت بهذه الهجمات بأشد لهجة ممكنة.

كما تود الهند أن تغتنم هذه الفرصة لتعيد التأكيد على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية استنادا إلى مبادئ القانون الإنساني والقانون الإنساني الدولي. وقد ذكرت الجمعية العامة في مناسبات عديدة، بما في ذلك في المبادئ التوجيهية المحددة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦، أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر وبناء على طلبه. كما تشدد الهند على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز.

غير أننا لاحظنا أن جهودا بُذِلت لتوسيع هذه القاعدة ونطاق التدخل. وبينما نرى أن الأساس المعياري

والقانوني لتقديم المساعدة الإنسانية كاف، فإن الهند منفتحة على أفكار جديدة لتعزيز القدرات العملية والتنسيقية للمنظمة. كما نعتقد بوجوب الامتثال في هذه المبادرات للعمليات الحكومية الدولية روحا ونصا.

وتستهدف إدارة الكوارث في الهند بناء هند آمنة وقادرة على مواجهة الكوارث، من خلال وضع استراتيجية شاملة معنية بتعدد الكوارث وقائمة على التكنولوجيا. وأُنشِئت سلطة وطنية لإدارة الكوارث يترأسها رئيس الوزراء بغية تحقيق هذا الهدف، من خلال تعزيز ثقافة الوقاية من الكوارث والتخفيف من أثرها والتأهب لها للقيام باستجابة سريعة وفعالة إبان وقوعها.

وتتماشى استراتيجية الهند لإدارة الكوارث مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وإعلان ريو والأهداف الإنمائية للألفية وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

وتنطوي الأركان التي تقوم عليها استراتيجية الهند لإدارة الكوارث على إدارة الكوارث التي تعتمد على المجتمعات المحلية، وتطوير القدرات، وتوطيد المبادرات السابقة وأفضل الممارسات، والتعاون مع الوكالات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وتلتزم حكومة الهند بتعزيز ثقافة التأهب للكوارث، وتشجع اتخاذ تدابير التخفيف من آثارها استنادا إلى آخر مستجدات التكنولوجيا واستدامة البيئة. كما تلتزم بدمج إدارة الكوارث في عملية التخطيط الإنمائي، وبوضع إطار مؤسسي وقانوني، وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية، ووضع نظام فعال للامتثال. وهي تؤمن بأن الاستجابة الإنسانية الفعالة يجب أن تولي اهتماما خاصا للفئات المعرضة للخطر والضعيفة.

وتشدد الحكومة تشديدا كبيرا على وضع أنظمة معاصرة للتوقع والإنذار المبكر. كما تؤمن بالعمل مع وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للتوعية بالكوارث الإنسانية وتعزيز القدرة على مواجهتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.